باب الزراعة

لشرنا في مقتطف سبتمبر جانباً من الفصل الاخير الذي ختم به هذا الكتاب النفيس ووعدنا باتمامه في هذا الجزء فنقول: بعد ان اتى المؤلف على القانون الذي وضعتهُ الحكومة لشركات التعاون الزراعي وعلى شرح مواده مادة مادة وايضاح الغرض منها ختم الفصل بخلاصة مسهبة بيَّن فيها مفاد هذا القانون وما يراهُ لازماً لاتمامهِ ولنجاح هذه الشركات من جهة الحكومة ومن جهة الامَّة قال فيها ما نصهُ

« يستخلص مما تقدم ان الحكومة قد توخت من هذا القانون وضع نظام وطيد الدعائم لشركات التعاون الزراعية يطلقها من قيود القانون العام التي لا تلائم مصلحتها ولا تتفق مع طبيعة اعمالها ويضمن لها التمتع بالشخصية المعنوية ويكفل قيامها على مبادىء التعاون الصحيحة وحماية مصلحة اعضائها فضلاً عن معاملتها كنظيرتها على المزارعين الوطنيين وتعيين الحد الادنى لعدد اعضائها وتحديد منطقة اعمالها وتعريف تلك الاعمال وتحظير التسليف لغير الاعضاء وتعليق جواز التسليف على شرط صرف السلف في الاعمال النافعة واباحة قيام الشركة الواحدة باكثر من نوع واحد من الاعمال اذا اقتضى الحال والنص على طريقة ادارة هذه الشركات واباحة تأليفها بلا رأس مال وتقرير مبدإ التضامن بين الاعضاء وعدم جواز نقص رأس المال وتعيين الحدود التي لا يجوز ان تتعداها قيمة الحصص ومنع استئثار العضو الواحد باكثر من نسبة معينة من رأس المال وتقييد نقل ملكية الحصص برضاء لجنة الادارة وعدم التوسع في الاقتراض وقبول الودائع بما لا يتفق مع درجة اهمية اعمال الشركة ووجوب تكوين المال الاحتياطي والنص على كيفية تكوينهِ ومنع تجاوز ربح الحصص ستة في المائة من رأس المال المدفوع وتقديم الحسابات النصف السنوية للحكمة ونشرها في الجريدة الرسمية وعقاب المسئولين عنها اذا لم تكن صحيحة وتعيين احوال سقوط العضوية والاحتياط لمنع الشركات من الاشتغال بالمضاربات او بغير الاغراض المبينة في القانون ولمنع تعرضها للشؤون السياسية

« وقد خص هذا القانون شركات التعاون الزراعية ببعض المزايا التي تعينها على النجاح كاعفائها من رسوم التسجيل والنشر ونحوها وتحريم الحجز على الحصص كما فرض على وزارة الزراعة مدها بالارشاد مما يؤمل ان يعود عليها بخير النتائج

«على انهُ قد جاء خلواً من نص عظيم الاهمية نعني بهِ تقرير تفتيش اعمال شركات التعاون وحساباتها تفتيشاً دورياً منتظماً وقد اتينا على ايضاح فن التفتيش في الأخذ بيد المتعاونين وتدريبهم على اصول التعارف ونظاماته الدقيقة وبيناً لا يحتمل المزيد كيف اصبح في مقدمة التدابير التي تكفل حماية مصلحة اعضاء شركات التعاون الزراعية فضلاً عن مصلحة الماليين والتجار وافراد الجمهور الذين يعاملونها فلذلك يحق لنا ان نؤمل تدارك هذا النقص في التشريع التعاوني وان كان تنفيذ نص المادة السابعة من القانون لا بدّ وان يؤول بطبيعة الحال الى اجراء هذا التفتيش فغير ذلك لا يتسنى لوزارة المالية ان تلم ببلغ نجاح أعمال الشركات التي تطلب الاستدانة أو قبول الودائع إلماماً يمكنها من المصادقة على ذلك الطلب

***

« وغني عن البيان ان سن قانون للتعاون مهما مهد سبيل انشاء شركات التعاون الزراعية على صحيح الاصول ووطيد الدعائم لا يبعث نهضة التعاون في الوجود . فان قيام هذه النهضة يقتضي عزيمة صادقة من جانب الامة ورعاية من جانب الحكومة

أما واجب الحكومة فواضح لا يحتمل اللبس وهو مساعدة الاهالي على فهم المبادىء التعاونية وتنظيم مجهوداتهم في سبيل انشاء شركات التعاون الزراعية على ما يتفق مع تلك المبادىء وتدبير الوسائل الكفيلة بمنع تطرق الفشل الى اعمالها أو على الاقل بقطع شأفة الشر قبل استحكامه ومدها بالارشاد والخبرة الفنية فيما يعينها على بلوغ اغراضها مع البعد عن التعرض لادارة اعمالها وافساح المجال لمجهودات اعضائها فكما تحوط التعاون بسياج من العناية التي تحول دون استحالته الى اداة لجر الشر على ضعاف القوم الذين يرجون منهُ محض النفع كذلك تربأ بهِ عن ان يصير تعاوناً اسمياً قائماً على غير عزائم المتعاونين

وأما الامة فان وجهاءها سيما الذين يسكنون الريف منهم لهم في نفوس اهالي القرى مكانة يجمل بهم ان يتذرعوا بها الى نشر المبادىء التعاونية السامية بين اولئك الاهالي وحملهم على الاستفادة من تطبيق تلك المبادىء على شؤون حياتهم الزراعية ولذلك يتعين على هؤلاء الوجهاء ان ارادوا الخير لبلادهم — وهم لا شك مريدون — أن يكونوا اول القائمين بنشر الدعوة التعاونية الناهضين بقرام الى انشاء شركات التعاون الزراعية على ان واجبهم في هذا السبيل ليس بالامر الهين فان القيام بهِ يقتضي جهداً عظيماً وصبراً طويلاً

ودأبنا على العمل بدين الاستسلام الى اليأس لأقل عقبة تقف في وجههم كما يقتضي تكران الذات والارتياح الى مبدإ الشورى والتساوي في الحقوق والواجبات

« وقد ألمعنا في الفصل السابق الى شيء من تلك العقبات وهو قليل من كثير مما لابد للقائمين بالنهضة التعاونية من تذليله . وذلك ما لا يكون الا بتعقب اصل الداء وعلاجه لا بمجرد محاولة تسكين آلامه

« ويحسن بنا هنا ان نلخص في كلمات قلائل أهم الشرائط اللازمة لنجاح شركات التعاون الزراعية في مصر فنقول انهُ لا يجب الشروع في انشاء شركة منها في قرية الا بعد شعور اهلها بمسيس الحاجة الى تلك الشركة وبعد تدبير وسائل تقريب مبادئ التعاون واغراضه من افهامهم ولابد ان يكون في القرية بضعة رجال مستنيرين ممن يحترمهم الاهالي ليدرسوا أهم نظامات الشركات التعاونية فيأخذها عنهم الباقون بالبحث والمناقشة . ولا بد للشركة من كاتب نبيه يقوم بمسك دفاترها وحسابها على القواعد الصحيحة مع البساطة . ويجب ان يكون قانون الشركة سهلاً بعيداً عن التعقيد مع الاحاطة بالاصول التعاونية . ويتعين عليها ان تقصر نطاق عملها على القرية وما جاورها . وان لا تمارس من الاعمال الا ما تثق كل الوثوق بالقدرة عليهِ وان تبادر الى تكوين مال احتياطي كبير يعزز مركزها . ولتبدأ صغيرة ولتعمل بروية وحذر فلا توغل في الاقتراض أو في قبول الامانات جزافاً . ولتكن « مرضاة الخواطر » من الامور التي تمنع بتاتاً في اعمالها فلا تقرض قرضاً أيًّا كان طالبهُ الاَّ بعد التحقق من لزومهِ للانفاق في ما يجدي ومن جدارة الطالب وضمانهِ بالثقة ولا تسامح مطلقاً في تجديد السلف عند استحقاق وفائها . ولا تحيد قيد شعرة عن بقية القواعد التعاونية التي نص عليها قانون التعاون وتضمنتها لائحتها الداخلية لاسيما اجتناب استئثار نفر قليل من الاعضاء بامرها

« ولا بد من تفتيش اعمالها وحساباتها تفتيشاً سنوياً لا يقتصر على مراجعة الارقام بل يتناول الفحص الدقيق للتحقق من ان تلك الاعمال سائرة على المنهج القويم وان اعضاء اللجنة وبقية الاعضاء يفهمون واجباتهم وتبعاتهم حق الفهم . ويجب ان لا يتعرض من موظفي الحكومة لاعمال هذه الشركات الاَّ فريق من الثقات في مسائل التعاون ممن اتينا على صفاتهم وكفاآتهم لئلاَّ يكثر المشيرون والنصحاء ولكل رأي يختلف عن الآخر فيشكل الامر على الشركة ولا تدري اي المشورات تتبع

« اما ميدان العمل امام شركات التعاون الزراعية في هذه البلاد ففسيح لحد ما وانهُ ليكفيها فخاراً ان تنقذ الفلاحين من غائلة الربا تدبر وسائل حصولهم على المال اللازم لاستغلال ارضهم بالفائدة المعتدلة وشراء بذورهم واسمدتهم وما شاكلها من الدرج الجيد بالثمن المعتدل وبيع حاصلاتهم بيعاً رابحاً . ولكن هيهات ان تقف عند هذا الحد اذا نشأت نشأة صحيحة . بل لا بد لها حينئذٍ من ان تعالج غير ذلك من الاعمال بحكم التطور الطبيعي فتقوم بالانتاج التعاوني كصناعة الزبدة والجبن لاسيما وقد ثبت الآن بالاختبار ان مصانع الزبدة المصرية المعدة بالاجهزة الحديثة والعمال الفنيين الاكفاء تستطيع ان تخرج زبدة من افضل ما يصنع وانواعاً شتى من الجبن الجيد الذي لم يكن احد يحاول عملهُ في مصر قبل نشوب الحرب الحاضرة اكتفاء بما يرد اليها من الخارج . وليس المقصود ان تصير مصر من البلاد التي تصدر الكميات العظيمة من الزبدة والجبن الى غيرها فان ذلك على ما يقول الخبيرون يقتضي المراعي الواسعة الاطراف ونحن في حاجة الى ارضها لزراعة قطننا وحبوبنا . ولكن المقصود ان تسد مصر حاجة اهلها من هذه الاصناف بدلاً من استيرادها من الخارج وهذا ما لا يخرج عن حد الممكنات

« كذلك خذ مسألة التأمين على حياة الماشية فان مجال العمل النافع فيها واسع المدى امام شركات التعاون الزراعية . وتوسيع نطاق زراعة الفاكهة بتعميم انشاء المشاتل في القرى الكبرى او عواصم المراكز على الاقل . والتعاون في بيع الفاكهة الغضة والمحفوظة وتربية الدجاج للاكثار من البيض وتنظيم طريقة جمعهِ وبيعهِ . وزرع الخضر والزهر في ضواحي المدن والتعاون في بيعهِ لكي لا يستبد السماسرة والتجار بالزراع والقيام باعمال الري والصرف التي تعجز الفرد عنها وحدهُ واستخدام الآلات الحديثة الموفرة للوقت والمال في الاعمال الزراعية . والتعاون في استئجار الاراضي الواسعة وتوزيعها فيما بين المتعاونين فقد نجح هذا العمل بصفة خاصة في انكلترا بعد صدور قانون الاملاك الصغيرة في سنة ١٩٠٧ فبلغ عدد ما انشيء فيها حتى سنة ١٩١٣ من شركات التعاون لاستئجار الاراضي ١٩٧ شركة وقد استأجرت ١٣ شركة منها في تلك السنة ١٣٧١ فدانًا من مجالس المديريات وزعتها على اعضائها

« ومحل الفائدة في هذه الشركات ان المالك يحصل الايجار منها بلا عناء بدلاً من مطالبة العدد العديد من صغار المزارعين واتخاذ الاجراءات القضائية عند عدم السداد ضد كل واحد منهم على انفراد ولذلك يسهل عليهِ ان يخفض من قيمة الايجار بقدر ما يقتصد من

نفقات التحصيل فينتفع الفلاح الصغير بهذا التخفيض لأن تلك الشركات لقلة نفقات ادارتها تؤجر لاعضائها بسعر لا يزيد عما استأجرت به الاَّ قليلاً

« أما الضمان الذي للمالك فمستمد من تضامن الاعضاء ومن بقاء قسم عظيم من رأس مال شركتهم التعاونية بلا دفع تطلبهُ الشركة من اعضائها وقت الحاجة

ولما كان تضامن الاعضاء قد يوقع بعضهم الخسارة من وراء اهمال البعض الآخر في زراعة الارض التي استأجروها وتقصيرهم في سد الايجار فلذلك اصبح كل منهم رقيباً على جاره في العناية بالارض وترتب على ذلك اجادة فلاحة الارض واتقان زراعتها وسد ايجارها في اوقاتهِ واستقرار الزراع في الارض لتبادل المنفعة بينهم وبين ذوي الاملاك

« ولا يخفى ان كثيراً من ذوي الاموال يستغلون ما لهم باستئجار الاراضي الواسعة وتأجيرها قطعاً صغيرة لصغار الزراع فحاول شركات التعاون محلهم في هذ العمل مما يزيد دخل الفلاح ويبلغ اجر المجهد الذي ينفقهُ في فلاحة الارض النهاية القصوى بدون ان يخسر المالك شيئاً بل ربما كانت معاملتهُ مع الزراع وهم متضامنون في شركة تعاون ادعى للثقة من معاملة أفراد الماليين

« وقس على ما تقدم سواهُ من متنوع الاعمال التي لا يُضعف الاشتراك في تدبيرها عزائم الافراد بل يزيد من ثمرة جهدهم ويقلل من نفقتهِ . وهناك فوق كل ذلك عمل جليل نعتقد ان شركات التعاون الزراعية هي خير من يستطيع القيام بهِ وهو اصلاح حال الحياة القروية فان القرية المصرية في الغالب اكواخ حقيرة تأوي الانسان والحيوان معاً مبنية بالطوب النيء قائمة في ازقة ضيقة تعبث اوساخها واتربتها بالابصار والانفاس والفلاح عائش في هذه البيئة عيشة قل ان تختلف عن معيشة ماشيتهِ فانهما يشتغلان معاً طول النهار في الحقل ويبيتان الليل معاً في ذلك الكوخ الذي وصفنا . وقد أصبح حليف البلهارسيا والرمد أما غيرها من مختلف الادواء فانها تنتابه فان تعب تمتهُ وان تخطيء يعمر

« فاذا ارادت شركات التعاون الزراعية القيام بوظيفتها الاجتماعية في هذه البلاد حق عليها ان تكون اول العاملين في سبيل تبديل هذه الحال فتصبح المساكن القروية بيوتاً خليقة ببني البشر مستوفية شرائط الصحة الاولية مع مراعاة عزل الحيوان عن الانسان وتصير الطرقات التي تخللها واسعة نظيفة تكنس وترش وتنار . ثم تدبر وسائل جلب الماء الصالح للشرب الى تلك القرى

على ان عنايتها بصحة الاجسام يجب ان لا تصرفها عن تدبير غذاء العقول ورياضتها فيجمل بها ان تبذل شيئاً من الجهد والمال في سبيل تربية الناشئة وتعليم الاميين القراءة والكتابة ونشر المعارف الزراعية الصحيحة بينهم

« نعم ان موارد شركات التعاون الزراعية قل ان تفي بتحقيق هذه المطالب ولكن صحة عزيمتها على الاخذ باسباب هذا الاصلاح وقيامها بما تستطيع منهُ تدريجاً لا بد ان يبعث الغيرة في نفوس اهل القرى فيحملهم على تعضيدها بالمال والهمم

« ومن المحقق ان الحكومة لا تلبث ان ترى من جانب هذه الشركات نية صادقة في ذلك السبيل حتى تأخذ بيدها وتعينها على ادراك هذه الغاية السامية

« والواجب ان تصبح شركات التعاون الزراعية على مر الزمان حلقة اتصال بين الحكومة وسائر اهالي الريف فتكون خير عامل على نشر الاصلاح واذاعة القوانين الزراعية والاقتصادية بين الاهلين وحثهم على الاخذ بها وتدبير وسائل مقاومة الآفات التي تفتك بالزروع تدبيراً مبنيًّا على العمل الاختياري المنبعث عن الاقتناع بنفع تلك الوسائل

« فمتى حان الوقت المناسب لاصدار قانون التعاون الزراعي وتكاتفت الحكومة والامة على الاخذ بيد النهضة التعاونية على ما شرحنا حق لنا ان نرجو من وراثها النفع الجم لبلادنا العزيزة . والله الموفق لكل خير » انتهى

الغذاء في الرز والقمح

في كل مئة درهم من الرز ودقيق القمح من المواد المغذية ما تراهُ في هذا الجدول

	الرز	دقيق القمح
مواد مغذية	٨٧٫٧	٨٧٫٢
وهي مؤلفة من بروتين	٨٫٣	١٠٫٨
ودهن	٠٫٣	١٫١
وكربوهيدرات	٧٩٫٠	٧٤٫٨
ورماد	٠٫٤	٠٫٤

فالبروتين والدهن قليلان فيهما كليهما ولكن الخبز لا يؤكل وحدهُ بل مع اطعمة نتروجينية والرز يطبخ غالباً بالسمن ويؤكل مع اللحم

القطن الاميركي

ترى في الجدول الثاني مساحة ما زرع من القطن الاميركي وحالة الموسم في شهور نموه ومقداره في كل سنة من السنوات الثاني والعشرين الماضية نقلاً عن البصير

سنة	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	المحصول	المساحة
١٩٠٧	٦٩ ٥	٧٠ ٣	٧٠ ٣	٦٧ ٨	٠٠ ٠		٣٤٦٠٠٠٠٠
١٩١٦	٧٧ ٥	٨١ ١	٧٢ ٣	٦١ ٢	٥٦ ٣	١١٥٠١٠٠٠	٣٥٩٩٤٠٠٠
١٩١٥	٨٠ ٠	٨٠ ٣	٧٥ ٣	٦٩ ٢	٦٠ ٨	١٣٠١٣٥٨٧	٣٢١٠٧٠٠٠
١٩١٤	٧٤ ٣	٧٩ ٦	٧٦ ٤	٧٨ ٠	٧٣ ٥	١٦٧٣٨٢٤١	٣٦١٠٣٠٠٠
١٩١٣	٧٩ ١	٨١ ٨	٧٩ ٦	٦٨ ٢	٦٤ ١	١٤٦١٣٩٦٤	٣٧٠٨٩٠٠٠
١٩١٢	٧٨ ٩	٨٠ ٤	٧٦ ٥	٧٤ ٨	٦٩ ٦	١٤٠٩٠٨٦٣	٣٤٢٨٣٠٠٠
١٩٠١	٨٧ ٢	٨٨ ٢	٨٩ ١	٧٣ ٢	٧١ ١	١٦١٠٩٠٣٤٩	٣٦٠٤٥٠٠٠
١٩١٠	٨٢ ٠	٨٠ ٧	٧٥ ٥	٧٢ ١	٦٥ ٩	١٢١٢٠٠٩٥	٣٢٤٠٣٠٠٠
١٩٠٩	٨١ ١	٧٤ ٦	٧١ ٩	٦٣ ٧	٥٨ ٥	١٠٦٠٩١٦٨	٣٠٩٣٨٠٠٠
١٩٠٨	٧٩ ٧	٧١ ٢	٨٣ ٠	٧٦ ١	٦٩ ٧	١٣٨٢٠٤٥٧	٣٢٤٤٤٠٠٠
١٩٠٧	٧٠ ٥	٧٣ ٠	٧٥ ٠	٧٢ ٧	٦٧ ٧	١١٠٧١٩٦٦	٣١٣١١٠٠٠
١٩٠٦	٨٤ ٦	٨٣ ٣	٨٣ ٩	٧٧ ٣	٧١ ٦	١٣٥١٠٩٨٢	٣١٣٧٤٠٠٠
١٩٠٥	٧٧ ٢	٧٧ ٠	٧٤ ٩	٧٢ ١	٧١ ٢	١١٣٤٥٩٨٨	٣٦١١٧١٥٣
١٩٠٤	٨٣ ٠	٨٨ ٠	٩١ ٦	٨٤ ١	٧٥ ٨	١٣٥٦٥٨٨٥	٣٠٠٥٣٧٠٠
١٩٠٣	٧٤ ١	٧٧ ١	٧٩ ٧	٨١ ٢	٦٥ ١	١٠٠١١٠٠٠	٢٨٠١٦٨٩٣
١٩٠٢	٩٥ ١	٨٤ ٧	٨١ ٩	٦٤ ٠	٥٨ ٣	١٠٧٢٨٠٠٠	٢٧٠١٤٠٠٣
١٩٠١	٨١ ٥	٨١ ١	٧٧ ٢	٧١ ٤	٦١ ٤	١٠٦٨١٠٠٠	٢٧٢٢٠٤١٤
١٩٠٠	٨٢ ٥	٧٥ ٨	٧٦ ٠	٦٨ ٢	٦٧ ٠	١٠٣٨٣٠٠٠	٢٥٧٥٨١٣٩
١٨٩٩	٨٥ ٧	٧٨ ٨	٨٤ ٠	٦٨ ٥	٦٢ ٤	٩٤٣٦٠٠٠	٢٤٢٧٥٠٠٠
١٨٩٨	٨٩ ٠	٩١ ٣	٩١ ٣	٧٩ ٨	٧٥ ٤	١١٢٧٥٠٠٠	٢٤٩٦٧٠٠٠
١٨٩٧	٨٣ ٥	٨٦ ٠	٨٦ ٩	٧٨ ٣	٧٠ ٠	١١٢٠٠٠٠	٢٤٣٢٠٠٠٠
١٨٩٦	٩٧ ٣	٩٢ ٥	٨٠ ١	٦٤ ٣	٦٠ ٧	٨٧٥٨٠٠	٢٣٤٤٥٠٠٠
١٨٩٥	٨١ ٠	٨٢ ٣	٧٧ ٩	٧٠ ٨	٦٥ ١	٧١٥٧٠٠٠	٢٠١٩٠٠٠٠

١٨٩٤	٨٨ ٣	٨٩ ٦	٩١ ٨	٨٥ ٩	٨٣ ٧	١٠٠٠ ٩٩	٢٣٦٨٨٠٠٠
١٨٩٣	٨٥ ٦	٨٢ ٧	٨٠ ٤	٧٣ ٤	٧٠ ٧	٧٥٥٠٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠
١٨٩٢	٨٥ ٩	٨٦ ٩	٨٣ ٣	٧٦ ٨	٧٣ ٣	٦٧٠٠٠٠٠	١٦٥٧٢٠٠٠
١٨٩١	٨٥ ٢	٨٨ ٦	٨٨ ٩	٨٢ ٧	٧٤ ٧	٩٠٣٥٠٠٠	٢٢٨٥٨٠٠٠
١٨٩٠	٨٨ ٨	٩١ ٤	٨٩ ٥	٨٥ ٥	٨٠ ٠	٨٦٥٣٠٠٠	٢٠٣٨٩٠٠٠

محصول القطن المصري

موسم ١٩١٦ — ١٩١٧

نشرت شركة المحاصيل العمومية في الاسكندرية بيانها السنوي العام عن محصول القطن المصري والبزرة في العام الماضي اي من ١ سبتمبر ١٩١٦ الى ٣١ اغسطس ١٩١٧ وهو :

القطن

الواصل الى الاسكندرية		٥٠٦٢٥٩٠ قنطاراً
يضاف اليه لتحرير الحساب في آخر العام		٤٨٤٩٠ »
		٥١١١٠٨٠
الصادر من الاسكندرية الى انكلترا	٣٤٦١٩٥ بالة	
اسبانيا	١٢٥٣٤ »	
الولايات المتحدة	١٣٤٨٩١ »	
فرنسا	٢٨٠٦٣ »	
اليابان	٢٠٦٨٣ »	
ايطاليا	٥٤٧٢٦ »	
البرتغال	٩٢٩ »	
روسيا	٣٢٤٤٦ »	
اليونان	١٤٣ »	
	٦٣٠٦٩٠ » =	٤٨١٣١٢٩ »

بيان اجمالي

كان المخزون في الاسكندرية في اول سبتمبر ١٩١٦		٩٣٠٠٠ قنطاراً
الواصل كما بين اعلاه		٥١١١٠٨٠ »
	المجموع	٥٢٠٤٠٨٠ »
الصادر	٤٨١٣١٢٩	
المقطوعية المحلية	٦٣٣٤٥	
ما اتلفتهُ النار	١٦٠٦	
المجموع		٤٨٧٨٠٨٠ »
الرصيد المخزون في الاسكندرية يوم ٣١ اغسطس ١٩١٧ مع ١٦٩٥٠ قنطاراً في بورت سعيد مستعدة للشحن		٣٢٦٠٠٠ »

بزرة القطن

الواصل الى الاسكندرية		٣٠٠٣٠٩٩ اردبًّا
يضاف اليهِ لتحرير الحساب في آخر السنة		١٨٨٥١ »
	المجموع	٣٠٢١٩٥٠ »
الصادر من الاسكندرية الى انكلترا	١٩٩٣١٥٢	
» الى فرنسا	٤١٩٨	
المجموع		١٩٩٧٣٥٠

بيان اجمالي

الموجود في الاسكندرية في اول سبتمبر ١٩١٦		٢٥٥٠٠
الواصل كما تقدم		٣٠٢١٩٥٠
	المجموع	٣٠٤٧٤٥٠
الصادر كما تقدم	١٩٩٧٣٥٠	
المقطوعية المحلية	٩١٢٠٠٠	
		٢٩٠٩٣٥٠
الرصيد المخزون في الاسكندرية في ٣١ اغسطس ١٩١٧		١٣٨١٠٠

وقد عصر في كفر الزيات والزقازيق نحو ٣٢٠٠٠٠ اردب علاوة على مقطوعية الاسكندرية